

دراسات فقهيّة وأصوليّة

قال أبو بكر بن العربي -رحمه الله- :
«اعلموا أن مالكا -رحمه الله- إمام من
أئمة المسلمين، وأن كتابه أجل
الدواوين، وهو أول كتاب ألف في
الإسلام، لم يؤلف مثله لا قبله ولا
بعده، إذ بناه مالك -رحمه الله- على
تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه على
علم عظيم من معظم أصول الفقه التي
ترجع إليه مسائله وفروعه».

المسالك (330/1)

الاستدلال بنص الحديث وقوادحه أجدلية

عند أبي الوليد سليمان الباجي

للدكتور محمد رفيع
أستاذ الفقه والأصول
كلية الآداب/ فاس

تقديم

يعتبر النص الحديثي البيان التفصيلي العملي لمعارف القرآن الكلية، والجسر الذي يتم عبره تنزيل مضامين القرآن، وتصريف مقاصده، لذلك ألفينا علماء الأمة لم يألوا جهدا عبر الزمان المتواصل في بناء وتجديد مناهج الاستمداد من الوحي العملي، وتمحيص الاستدلال بالسنة، باعتباره الوسطة المنهجية المعتمدة في استثمار المعرفة الشرعية من الحديث، وذلك من أجل تأمين مسالك بناء صحيح المعرفة، وضمان صواب تنزيلها في الواقع المتغير.

وقد كان لعلماء الغرب الإسلامي في خدمة الحديث رواية ودراية الفضل الذي لا ينكر، ثبت ذلك من خلال ما أثلوه لنا من نفائس مدوناتهم العلمية التي لا يزال الكثير منها مخطوطا لم تصل إليه يد المحققين بعد، وكان من أبرز هؤلاء الجهابذة الحافظ أبو الوليد الباجي المالكي الأندلسي الذي قدم خدمات علمية رائعة للحديث النبوي الشريف، تميزت بالتنوع في مسالكها، فقد خدم الحديث من مدخل علم الرجال، من خلال كتابه "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح"، ومن مدخل علم الأصول الجدلي من خلال كتابيه "المنهاج في ترتيب الحجاج"، و"إحكام الفصول"، ومن مدخل علم الفقه من خلال كتابه "المنتقى شرح الموطأ"، وغيره، فكانت له بذلك خبرة عالية بالموضوع، جعلته يقترح بامتياز منهجا علميا متكاملا في ضبط مسلك الاستدلال بالحديث النبوي، سعيًا منه لرسم المنهج الأمثل في استمداد صحيح المعرفة من النص النبوي، وفي الوقاية من الانزلاق في متاهات الزلل، ومسارب التأويل. فكان مقصدي من تناول هذا الموضوع، بيان موقع عملية الاستدلال في بناء وتصحيح المعارف الإسلامية، وتفصيل القول فيما يقترحه الباجي من إعادة بناء الاستدلال بالحديث النبوي على قانون التدافع والتنافي الجدلي، وذلك إسهاما مني في

تأصيل الضوابط العلمية في فهم السنة النبوية من خلال جهود علماء الحديث تنظيراً، وتطبيقاً، وتحلية تميزهم في ذلك.

ومن أجل مقارنة الموضوع في تفاصيله ارتأيت أن أنظم جزئياته في الكليات التالية:

المحور الأول: الباطني وجماليته العلمية في خدمة الحديث النبوي.

المحور الثاني: ضوابط الاستدلال بالسنة عند الباطني.

خاتمة الموضوع: تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

المحور الأول

الباجي وجهوده العلمية في خدمة أكديث النبوي

في هذا المحور مطلبان، الأول: حول التعريف بالباجي، والثاني: حول جهوده العلمية في خدمة الحديث النبوي.

المطلب الأول: التعريف بالباجي

هو أبو الوليد سليمان¹ بن خلف بن سعد بن أيوب بن واث² التجيسي³ البطلوسي⁴ الباجي⁵ القرطبي⁶ الأندلسي.

ميلاده كان في ذي القعدة سنة 403 هـ⁷، ومكانه بباجة بعد أن انتقلت إليها أسرته ببطليوس، حسب أغلبية المؤرخين والدارسين.

المنشأ الأسري للباجي:

نشأ الباجي وسط أسرة مؤمنة صالحة عالمة يكتنفها الورع والتقوى والزهد وإيثار الآخرة من جهة، والمعرفة والعلم والفقه من جهة أخرى، مما فصح له آفاقا واسعة للتزود

1- ينظر ترجمته في:

- وصية الباجي لولديه في مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد عدد: 3 (ص 31) السنة 1955. - ترتيب المدارك (8/ 117-127) - الديباج المذهب (ص 120-123) - تاريخ قضاة الأندلس لأبي الحسن النباهي وسماه المرقبة العليا (ص 95 و 202) - بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس للضيبي، (ص 280-281). وللمزيد من التفصيل حول المصادر والمراجع المترجمة للباجي قديمها وحديثها، مشرقها ومغربها، نحيل على مقدمة تحقيق كتاب فصول الأحكام: المبحث الأول للباتول بن علي.

2- هو سقف نسب الباجي الذي لم يزد عليه هو نفسه ولا غيره ممن ترجم له.

3- نسبة إلى نجيب بطن من كنده، وهو أشرس بن شبيب بن السكون بن كنده، كانوا يسكنون في وسط حضر موت، مجلة كلية الآداب بمكناس عدد 1 السنة 1986، (ص 157).

4- نسبة إلى بطليوس الواقعة في غرب الجنوب من إسبانيا، وتبعد الآن عن مدريد حوالي 600 كلم، انظر "دائرة المعارف الإسلامية" (3/ 676)، ونسب الباجي إلى هذه المدينة لكونها الموطن الأصلي لأسرته قبل انتقاله إلى باجة فقرطبة.

5- نسبة إلى باجة الأندلس وهي الآن في البرتغال، وتقع على بعد 140 كلم من جنوب شرقي لشبونة "النصف 1/ هامش، (ص 159)، وهي من أقدم مدن الأندلس بناها بوليس القيصر وسماها الباجة ومعناها "الصلح". مجلة كلية الآداب بمكناس عدد 1، السنة 86، (ص 158)، وثم باجة أخرى وهي مدينة بإفريقية "تونس حاليا" وباجة أخرى قرية من قرى أصبهان"، انظر "وفيات الأعيان" (2/ 409).

6- نسبة إلى قرطبة وقد نسب إليها؛ لأن أسرته انتقلت إلى باجة، وسكنت قرطبة، كما قال عياض وغيره. انظر إحيالات الهامش الموالي.

7- ينظر "ترتيب المدارك" (8/ 126) و"الصلة" (1/ 201) ومجلة كلية الآداب بمكناس العدد الأول (15/ 159)، والديباج (ص 122)، والبداية والنهاية (12/ 122) وغيرها.

بنور المعرفة والتبصر في الدين مع القدوة الحسنة وسط الأجواء الإيمانية المحافظة على الفطرة .

فأسرة الباجي من جهة أبيه اشتهرت بالصلاح والتقوى والعفاف إرثا موروثا أبا عن جد، اعتمادا على ما حكاه لنا الباجي نفسه، بقوله في وصيته لابنيه: «واعلموا أننا أهل بيت لم يخل بفضل الله ما انتهى إلينا منه من صلاح وتدين، وعفاف وتصاوم، فكان بنو أيوب بن وارث عفا الله عنا وعنهم أجمعين جدنا سعد، ثم كان بنو سعد سليمان وخلف وعبد الرحمن وأحمد، وكان أوفر الصلاح والتدين والتبرع والتعب في جدكم خلف، كان مع جاهه وحاله واتساع دنياه منقبضا عنها، متقللا منها، ثم أقبل على العبادة والاعتكاف إلى أن توفي - رحمه الله - ثم كان بنو خلف عما كما علي وعمر وأبو كما سليمان وعما كما محمد وإبراهيم، فلم يكن في أعماكم إلا مشهور بالحج والجهاد والصلاح والعفاف، حتى توفي منهم على ذلك عفا الله عنا وعنهم»⁽¹⁾.

أما بيته من جهة أمه، فكانت شهرتها في العلم والمعرفة: فأمه كانت عالمة فقيهة⁽²⁾ وهي بنت شيخ الأندلس وعالمها الكبير أبي بكر محمد بن موهب القبري⁽³⁾ (ت 406 هـ)، وأخت أبي شاكر عبد الواحد أحد شيوخ الباجي، وبهذا نفهم مقصود عياض بقوله: «.... وبيته بيت علم ونباهة»⁽⁴⁾، فهو يقصد ولا شك بيت الباجي من جهة أمه.

هكذا اجتمع للباجي ما تفرق في غيره، وهو شرف الأسرتين معا: شرف التقوى من جهة أبيه، وشرف العلم من جهة أمه. ولذلك برز الباجي من بين إخوته بروزا قويا في العلم والمعرفة، بحيث لا يجاريه أحدهم ولا ينافسه.

أما وفاته: فقد كانت على الصحيح⁽⁵⁾ بالميرية ليلة الخميس بين العشائين، وهي ليلة تسعة عشر خلت من رجب، ودفن يوم الخميس بعد صلاة العصر سنة (474 هـ) على ضفة البحر، وصلى عليه ابنه أبو القاسم، وشهد جنازته أربعة آلاف فقيه ممن كان يحضر مجلسه⁽⁶⁾.

1 - مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية مجلد 1 العدد 3 السنة 55 (ص 31).

2 - تهذيب تاريخ ابن عساكر (6/ 251).

3 - ترجمته في "ترتيب المدارك" (7/ 188)، و"الصلة" (2/ 497) و"البيان المغرب" (3/ 65)، و"السدياح المذهب" (ص 271) و"شجرة النور الزكية" (ص 111) و"طبقات المالكية" (ص 230-231).

4 - ترتيب المدارك (8/ 126).

5 - جل الأقوال المخالفة من المتأخرين والناقلين عن السابقين، انظرها مفصلة في مقدمة تحقيق كتاب "التعديل والتجريح" (1/ 87-88).

6 - انظر "طبقات المالكية" (ص 275).

تكوين الباجي في علوم الحديث والاستدلال

يرجع سر بروز نجم الباجي في خدمة الحديث النبوي الشريف من مداخل علمية متعددة إلى تكوينه العلمي الموسوعي الرصين، أفنى في تحصيله زهرة عمره ومرحلة شبابه، سنده في ذلك -بعد الله- علو الهمة، وقوة التحمل، والتجلد أمام ظروف طلب العلم القاسية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر باستكمال الدراسة خارج الوطن، ضمن ما كان يعرف آنذاك بالرحلة العلمية.

وللحديث عن هذه المرحلة، نقسمها إلى مرحلتين:

مرحلة التكوين الأندلسي:

انطلق الباجي في تكوينه الأولي من مدرسة بيته التي كانت تؤطرها والدته الفقيهة التي كانت ولا شك المربي والمعلم والموجه الأول للباجي، ومصدر التشجيع والتحفيز؛ وهو ما جعل الباجي يقبل بجد على مرحلة التلقي عن شيوخ قرطبة الكبار، أمثال المقرئ الكبير أبي محمد¹ مكي بن أبي طالب الذي أخذ عنه علوم القرآن والقراءات، والقاضي يوسف بن مغيث² القرطبي الذي أخذ عنه اللغة والنحو والحديث وغيرهما.

بدأ الباجي بعد ذلك ينتقل بين حواضر الأندلس بحثاً عن شيوخ العلم -الموزعين في أنحاء الأندلس بسبب الفتن التي عمت البلاد- للتلقي عنهم، فأخذ عن خاله أبي شاكر القبري⁽³⁾ بشاطبة، ومحمد بن إسماعيل بن فورث⁽⁴⁾ (ت 453 هـ)، وأبي سعيد الجعفري⁽⁵⁾ (ت 425 هـ) بطرطوشة، وأبي الأصبع بن أبي درهم عيسى بن خلف بن عيسى⁽⁶⁾ بوشقة، وكان الباجي يحدث بكثير من روايته⁽⁷⁾.

- 1- القيسي القيرواني المتوفى سنة 437 هـ ترجمته في "جذوة المقتبس" (ص 351)، و"ترتيب المدارك" (8/ 13-14) و"الصلة" (2/ 631)، و"الديباج" (ص 346) و"شذرات الذهب" (3/ 260)، و"شجرة النور" (ص 107).
- 2- توفي سنة 429 هـ ترجمته في "ترتيب المدارك" (8/ 15-19)، و"الصلة" (2/ 684)، و"الجذوة" (ص 384)، و"الديباج" (ص 360) و"النفح" (5/ 169) و"شذرات الذهب" (3/ 244)، و"شجرة النور" (ص 113).
- 3- كان من أهل العلم بالحديث والفقه والعربية والكلام والنظر والجدل على مذهب أهل السنة، توفي سنة 456 هـ ترجمته في "ترتيب المدارك" (8/ 144) و"الجذوة" (ص 290)، و"الصلة" (2/ 384) وغيرها.
- 4- ترجمته في "ترتيب المدارك" (8/ 15)، و"الصلة" (2/ 537).
- 5- وقد كان من أهل القرآن والعلم، أجاز للباجي "ناسخ القرآن ومنسوخه" وكتاب "العلم والمتعلم في معاني القرآن" و"كتاب إعراب القرآن" لأبي جعفر النحاس، ترجمته في الصلة (1/ 167)، و"بغية الملتبس" (ص 284).
- 6- ترجمته في "الصلة" (2/ 436).
- 7- مجلة كلية الآداب مكناس عدد: 1 السنة 86، (ص 159).

ولعل ما يميز دراسة الباجي خلال هذه المرحلة هو الطابع الأدبي، فقد كان كما قال عياض: «مطبوع القول، مثقف الشعر»¹، وقد ألف أبو القاسم ابنه شعره²، فاكتمب بذلك الباجي شخصية أدبية شاعرية خلال تكوينه الأندلسي، قبل أن يسافر إلى المشرق.

مرحلة التكوين المشرقي:

إن العائلة العربية المسلمة في الأندلس كانت تجد لزما عليها أن تدعو أبناءها للتزود بزد العلم والمعارف، وتحتهم على التغلب والسفر والرحلات في سبيله، والاستفادة من طلب الحديث وأصول الفقه ودراسة العربية³، ومن حاد عن هذه السنة نسب إلى التقصير، في هذه الأجواء المحفزة امتطى الباجي عنان طموحه، وارتحل إلى المشرق لمشاهدة الشيوخ سنة 426هـ⁽⁴⁾، وهو لم يجاوز بعد الثالثة والعشرين من عمره، وكانت لرحلته محطات:

محطة الحجاز والتكوين الحديثي:

قصد الباجي في رحلته العلمية مكة المكرمة ليجمع بين الحسينين: طلب العلم والإيمان، فأقام هناك ثلاثة أعوام حج فيها أربع حجج⁵، ولازم شيخه المحدث أبا ذر الهروي⁶، وكان يسكن معه بالسراة ويخدمه ويتصرف له في حوائجه⁷، وسمع منه مرويات كثيرة⁸، منها صحيح البخاري⁹، قال المقرئ: «ونسخ البخاري الصحيحة بالمغرب إما من رواية الباجي عن أبي ذر عبد بن أحمد الهروي المذكور، وإما من رواية أبي علي الصدي الشهير المعروف بابن سكرة بسنده»¹⁰.

1- ترتيب المدارك (8/ 125).

2- هذا الديوان الشعري مفقود حسب علمي، لم يبق منه إلا أبيات متفرقة في بعض الكتب.

3- مجلة المناهل عدد: 31 السنة 84، (ص 154).

4- لا أعلم خلافا لهذا التاريخ حسب ما تصفحته من مصادر ترجمة الباجي.

5- ترتيب المدارك (8/ 117)، و"النفح" (2/ 69)، و"طبقات المالكية" (ص 273) و"الديباج" (ص 120)، و"شذرات الذهب" (3/ 345).

6- أبو ذر عبد بن أحمد الهروي محدث، مالكي المذهب، أشعري العقيدة، انظر "النفح" (2/ 70)، ترجمته في ترتيب المدارك (7/ 229-233)، كشف الظنون (2/ 1277 و1672)، شذرات الذهب (3/ 204) والديباج (ص 346) والصلة (2/ 631)، طبقات المالكية (ص 255-256).

7- ترتيب المدارك (8/ 117)، انظر أيضا النفح (2/ 67) وطبقات المالكية (ص 273).

8- ينظر لائحة تلك المرويات في مقدمة تحقيق التعديل والتجريح (1/ 74).

9- انظر المرجع السابق والفكر السامي (4/ 208).

10- النفح (2/ 71).

ولم يقتصر الباجي على علم أبي ذر فقط، فقد أخذ عن شيوخ آخرين، منهم¹ أبو بكر المطوعي⁽²⁾، وأبو بكر بن سخته⁽³⁾ الذي روى عنه مؤلفات ابن عدي⁽⁴⁾، وأبو القاسم ابن محرز⁽⁵⁾ (ت 450 هـ)، وأبو عبد الله بن محمود الوراق⁽⁶⁾، الذي روى عنه الباجي أيضا مؤلفات ابن عدي⁽⁷⁾.

ولعل ما يميز تكوين الباجي في هذه المحطة من دراسته، هو الطابع الحديثي، يظهر ذلك من شهرة جل من أخذ عنهم من الشيوخ بالحديث وعلومه، كما يظهر من مروياته عن هؤلاء الشيوخ⁽⁸⁾.

محطة بغداد، وتلقي علوم الاستدلال:

كانت هذه المحطة مناسبة للباجي أن يشبع نهمه العلمي، ويوسع من دائرة معارفه، فانفتح على مختلف المذاهب الفقهية من خلال العديد من الشيوخ الذين تلقى عنهم مختلف تخصصات العلم والمعرفة؛ خصوصا منها العلوم القائمة على الاستدلال والاستنباط، فقد أخذ الفقه عن إمام المالكية هناك أبي الفضل بن عمرو⁽⁹⁾، والفقه والأصول عن أبي الطيب الطبري⁽¹⁰⁾ إمام الشافعية؛ كما أخذ الأصول عن أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي⁽¹¹⁾، والفقه والجدل عن أبي عبد الله الدمغاني⁽¹²⁾، والقاضي الصيمري⁽¹³⁾ رئيسي الحنفية، وسمع أيضا من أبي إسحاق⁽¹⁴⁾ البرمكي الحنبلي، وغيرهم من الفقهاء.

- 1- انظر ترتيب المدارك (117/8) ومعجم الأدباء (248/11) وطبقات المالكية (ص 273) والديباج (ص 120).
- 2- محمد بن علي بن محمد بن عمر أبو بكر المطوعي النيسابوري المالكي ترجمته في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، ومراجعة رمضان عبد التواب (6/174).
- 3- محمد بن سعيد أبو بكر بن سخته الاسفرائني، ترجمته في فهرست ابن خير (ص 157).
- 4- انظر التعديل والتجريح للباجي (1/247).
- 5- عبد الرحمن بن محرز القيرواني المالكي المحدث، ترجمته في ترتيب المدارك (8/68) وشجرة النور (ص 110).
- 6- أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن محمود ترجمته في الصلة (2/534).
- 7- انظر ترتيب المدارك (8/117).
- 8- انظر التعديل والتجريح (1/244) وما بعدها.
- 9- ترجمته في ترتيب المدارك (8/53)، والديباج (ص 273) وشذرات الذهب (3/290) وشجرة النور (ص 105).
- 10- طاهر بن عبد الله الفقيه الأصولي المتكلم، توفي سنة 450 هـ ترجمته في "البداءة والنهاية" (12/79) و"شذرات الذهب" (3/284)، و"الأعلام" (2/444)، وذكر تلمذة الباجي على هذا الشيخ غير واحد عن ترجم للباجي.
- 11- ترجمته في "وفيات الأعيان" (1/29) و"البداءة والنهاية" (12/124)، و"كشف الظنون" (2/1912)، و"شذرات الذهب" (3/349).
- 12- ترجمته في "شذرات الذهب" (3/368)، وذكره عياض ضمن شيوخ الباجي في "ترتيب المدارك" (8/117).
- 13- أبو عبد الله الحسين بن علي شيخ الحنفية في زمنه توفي 436 هـ. "شذرات الذهب" (3/256)، و"الأعلام" للزركلي (1/254).
- 14- ترجمته في شذرات الذهب (3/273)، وذكره عياض في ترتيبه (8/117) ضمن شيوخ الباجي وفاته سنة 445 هـ.

وقد حرص الباجي أيضا على معايشة غير المالكية من أصحاب المذاهب الثلاثة الأخرى، والذين تغلب عليهم صبغة الحديث⁽¹⁾، كأبي عبد الله⁽²⁾ الصوري (ت 440هـ) الحافظ، وأبي الحسن العتقي⁽³⁾، وأبي النجيب الأرموي⁽⁴⁾ الحافظ، وأبي الفتح الطنجيري⁽⁵⁾، وأبي علي العطار⁽⁶⁾، وأبي الحسن بن زوج الحرة⁽⁷⁾، وأبي القاسم التنوخي⁽⁸⁾، وغلाम الأبهري⁽⁹⁾، وحافظ المشرق أبي بكر الخطيب البغدادي، الذي روى عنه الباجي تاريخ بغداد بالأندلس⁽¹⁰⁾، وغيرهم من المحدثين.

هكذا استطاع الباجي خلال غلاف زمني محدود، لا يتجاوز ثلاث سنوات⁽¹¹⁾ ببغداد، أن يرتشف من معين هؤلاء العلماء الأقطاب في مختلف التخصصات، صابرا صبر الجبال، متحملا ظروف الفقر المدقع التي صاحبته طوال فترة الدراسة.

محطة الشام: واستكمال التكوين الحديثي

انتقل الباجي إلى الشام بعدما بلغه من بها من شيوخ العلم والمعرفة، فسمع هناك⁽¹²⁾ من أبي الحسن علي بن موسى السمسار الدمشقي⁽¹³⁾، الذي انتهى إليه علو الإسناد⁽¹⁴⁾، بالشام وطبقته؛ ومن أبي القاسم بن الطير عبد الرحمن بن عبد العزيز⁽¹⁵⁾ الدمشقي المتوفى 431 هـ؛ كما سمع الحديث⁽¹⁶⁾ بدمشق من أبي الحسين بن جميع الغساني⁽¹⁷⁾ وغيرهم.

- 1- انظر مقدمة تحقيق "إحكام الفصول في أحكام الأصول" للباجي لمحققه عبد المجيد تركي (ص 102).
- 2- ترجمته في البداية والنهاية (60/12)، و"شذرات الذهب" (67/3)، و"تاريخ الأدب العربي" (331/3).
- 3- ترجمته في "البداية والنهاية" (60/12)، و"شذرات الذهب" (265/3) وغيرهما، وفاته سنة 441 هـ.
- 4- ذكره عياض في "ترتيب المدارك" (8/118)، و"طبقات المالكية" (ص 273)، و"الصلة" (1/200).
- 5- ذكر تلمذة الباجي عليه: عياض في ترتيبه (8/118)، وابن بشكوال في "الصلة" (1/200).
- 6- الحسن بن علي بن عبد الله، ذكره في ترتيبه 8/118 وابن بشكوال في الصلة 1/200.
- 7- ترجمته في شذرات الذهب (3/269)، و"ترتيب المدارك" (8/118) و"طبقات المالكية" (ص 273).
- 8- ترجمته في البداية والنهاية (12/77)، و"شذرات الذهب" (3/276) وغيرهما، وهو معتزلي، وفاته 447 هـ.
- 9- هو أبو بكر محمد بن المؤمل البغدادي، ترجمته في "ترتيب المدارك" (8/55).
- 10- انظر المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصديقي لابن الأبار (ص 81).
- 11- انظر "ترتيب المدارك" (8/117)، و"طبقات المالكية" (ص 273).
- 12 - ترتيب المدارك (8/118) ومن نقل عنه.
- 13- ترجمته في "شذرات الذهب" (3/252)، ذكره صاحب "طبقات المالكية" (ص 273)، وسماه ابن السمسار، وصاحب "تهذيب تاريخ ابن عساكر" (6/248)، ولبزار في مقدمة "تحقيق التعديل والتجريح" (1/63)، في عبارة نقلها خطأ عن "ترتيب المدارك" (8/118)، وهي: «والتحق بالشام وسمع ابن السمسار وطبقته»، والصحيح: "ودخل الشام فسمع بها من السمسار وطبقته" المصدر السابق.
- 14 - مجلة كلية الآداب مكناس عدد 1 السنة 86، (ص 163).
- 15 - ترجمته في شذرات الذهب (3/248).
- 16 - معجم الأدباء (11/247) الهامش.
- 17- ذكره الجبوري في مجلة كلية الآداب مكناس عدد 1 السنة 86 (ص 163)، والباتول بن علي في مقدمة تحقيق "فصول الأحكام" (ص 93).

فكان لهذه الرحلة أثرها البالغ في تكوينه العلمي، والمنزلة الرفيعة التي بلغها، فقد حاز فيها على علم كثير، خصوصاً في الحديث والفقه والأصول والكلام⁽¹⁾ والجدل.

المطلب الثاني: جهوده العلمية في خدمة الحديث النبوي

وظف الباجي مؤهلاته العلمية في خدمة الحديث النبوي على مستويات ثلاثة:

أ- مستوى التدريس:

مارس الباجي مهمة التدريس في وقت مبكر منذ كان طالباً بالمشرق، فقد درس في الكوفة⁽²⁾ لما حل بها، ودرس بحلب كتاب البخاري - الجامع الصحيح - طيلة مقامه هناك، وواصل بعد عودته إلى الأندلس، مهمة التدريس لاسيما الحديث الشريف، فكان ينتقل بين حواضر الأندلس ويعقد مجالس متعددة لنشر السنة، وجعل غرامه في التدريس بحيث يدرس في كل أحواله، حتى قال أحد تلامذته: «كان يخرج إلينا للإقراء وفي يده أثر المطرقة»⁽³⁾.

وفي ذلك إشارة إلى حالة البؤس التي كان عليها عند وروده الأندلس، والتي لم تمنعه من مواصلة مهمة التدريس في مختلف العلوم الشرعية، فقد كانت مجالسه قبلية للطلاب من كل أنحاء الأندلس، قال صاحب "طبقات المالكية": «كان يحضر مجلس الباجي أربعة آلاف فقيه....»⁽⁴⁾.

وبفضل تنقل الباجي بين مدن الأندلس، تمكن العديد من الطلبة ممن لم يتيسر لهم السفر إليه من التلقي منه والتفقه عليه، وعلى رأسهم حافظ المغرب أبو عمر⁽⁵⁾ بن عبد البر (ت 463 هـ) الذي قال عنه الباجي: «أبو عمر أحفظ أهل المغرب»⁽⁶⁾، قال المقرئ: «وما يفتخر به أنه روى عنه حافظاً المغرب والمشرق أبو عمر بن عبد البر، والخطيب أبو بكر بن ثابت البغدادي»⁽⁷⁾، وناهيك بهما وهما أسن منه وأكبر⁽⁸⁾، وسمع منه أيضاً

1- مجلة كلية الآداب مكناس السابق ذكرها (ص 161).

2- انظر مقدمة تحقيق كتاب التعديل، والتجريح (1/ 63).

3- النفح (2/ 77)، انظر أيضاً "ترتيب المدارك" (8/ 121).

4- (ص 275).

5- ترجمته في "ترتيب المدارك" (8/ 127)، و"الديباج" (ص 357) و"كشف الظنون" (1/ 171، 81، 3، 182/ 1328،

1453/ 3)، و"شذرات الذهب" (3/ 314)، و"تاريخ الفكر الأندلسي" (ص 396)، و"الأعلام" للزركلي

(3/ 1181) وغيرها، ومن ذكر تلمذته على الباجي أصحاب: النفح (2/ 71) وطبقات المالكية، (ص 273)،

وشذرات الذهب (3/ 345).

6- الصلة (2/ 677).

7- سبقت الإشارة إلى مصادر ترجمته، فهو متدابع مع الباجي كما أشرت سابقاً.

8- النفح (2/ 71).

الحافظان الصديقي⁽¹⁾، والجواني⁽²⁾، ثم السبتي⁽³⁾، والمرسي⁽⁴⁾، وأبو بكر الطرطوشي⁽⁵⁾ الذي أخذ عنه بسر قسطة مسائل الخلاف، وغيرهم كثير⁽⁶⁾.
ومن سمع منه من المشرق أبو الفرج بن السلافي⁽⁷⁾ الذي أخذ عنه بالكوفة وحلب؛ وزوج معز الدولة ثمال بنت أسد الدولة التي كانت تحضر مجلس الباجي بمسجد حلب، قال الباجي: «قعدت لإقراء كتاب البخاري وحضرت السيدة المذكورة قراءة جميعه»⁽⁸⁾.

ب- مستوى التناظر:

يعد أسلوب الجدل العلمي والمناظرة واجهة من واجهات العطاء العلمي للباجي، فبعد أن تعلم هذا الأسلوب وأتقنه على يد شيوخه بالمشرق؛ استطاع أن يوظفه في خدمة الحديث من حيث حسن الاستمداد منه، والاستدلال به، وذلك من خلال:
- مناظرته للشيعة بمساجد حلب أيام مقامه بها، وتمكن من الانتصار عليهم خصوصاً بعدما تمكن من إقناع الأمير "معز الدولة" بالإقلاع عن مذهب فاسد كان عليه⁽⁹⁾، وارتضى مذهب الباجي، فتولى قمع المتعصبين من الشيعة، وقد اعترف للباجي بهذا الانتصار شيخه السمناني لما بلغه الخبر، واعتبر ذلك فتحاً لذلك البلد⁽¹⁰⁾.
ولعل تكوين الباجي الحديثي، ودراسته المتعمقة لآراء مختلف الطوائف ومنها الشيعة، ساعدته على هذا الانتصار.

- 1- هو أبو علي الحسين بن محمد بن فيرة بن سكرة السرقسطي الحافظ (ت 514 هـ) ترجمته في "الصلة" (1/ 144) و"الديباج" (ص 104)، و"شذرات الذهب" (4/ 43)، و"شجرة النور" (ص 128) وغيرها.
- 2- هو أبو علي الحسين بن محمد الغساني القرطبي (ت 498 هـ) إمام المحدثين في عصره ترجمته في "الصلة" (1/ 142) و"الديباج" (ص 105) و"شذرات الذهب" (3/ 408) و"شجرة النور" (ص 123)، والغنية لعياض، تحقيق ماهر زهير جرار (ص 138).
- 3- ذكرت تلمذته على الباجي في "المدارك" (8/ 119)، و"الديباج" (ص 120)، و"طبقات المالكية" (ص 273)، و"معجم الأدباء" (11/ 248).
- 4- أبو القاسم أحمد بن إبراهيم بن محمد المرسي المقرئ (ت 514 هـ) ترجمته في "الصلة" (1/ 75)، و"الديباج" (ص 44).
- 5- توفي سنة 520 هـ، كان متخصصاً في الخلاف وأصول الفقه، وتفقه على الباجي، وهو شيخ ابن العربي المعافري، ترجمته في "الديباج" (ص 276)، و"طبقات المالكية" (ص 290) وغيرها.
- 6- ذكر منهم الأستاذ لبراز مائة تلميذ مع الإشارة إلى مصادر ترجمتهم. انظر اللائحة في مقدمة تحقيق "التعديل والتجريح" (1/ 107) وما بعدها.
- 7- روضة الأعلام، الورقة: (103 أ) نقلاً عن فرق الفقهاء للباجي.
- 8- نفسه، الورقة: 104 أ.
- 9- لم يبين الباجي فيما نقل عنه ابن الأزرقي هذا المذهب، وإنما أجل القول هكذا: «وكان قد أفسد مذهبه معلم قرأ عليه»، روضة الأعلام، الورقة: 103 ب.
- 10- انظر المصدر السابق.

-مناظرته ظاهرة أهل الحديث في شخص ممثلها بالأندلس ابن حزم، وذلك عقب عودته من رحلته المشرقية، وكان ابن حزم قد تمكن قبل ذلك من نشر مذهبه الظاهري إثر انتصاره على الفقهاء المالكية بالأندلس الذين قصرت ألسنتهم عن مجادلته وكلامه في ذلك الوقت⁽¹⁾ لكونه «أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة، مع توسعه في علم اللسان والبلاغة والشعر والسير والأخبار»⁽²⁾ من جهة، ولقلة استعمال الفقهاء المالكية النظر وعدم تحققهم به⁽³⁾، وعدم تمكنهم مما عند ابن حزم من العلوم من جهة ثانية. «فلما ورد أبو الوليد الأندلس، وعنده من التحقيق والإتقان والمعرفة بطرق الجدل والمناظرة ما حصله في رحلته، أمه الناس لذلك، فجرت له معه مجالس كانت سبب فضيحة ابن حزم وخروجه عن "ميورقة"، وقد كان رأس أهله، ثم لم يزل أمره في سفال فيما بعد»⁽⁴⁾.

ولعل ما ساعد الباجي على هذه المغالبة، شخصيته العلمية القوية التي لا تنكر في مختلف العلوم الشرعية، كواحد من النظائر البغداديين، أو حذاق القرويين، وتقرسه بأسلوب المناظرة والجدل في المشرق على يد أساتذة كبار بارزين، اعترف له بذلك ابن حزم نفسه، حين قال: «لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب مثل أبي الوليد الباجي»⁽⁵⁾.

ناظر⁽⁶⁾ ابن الصائغ وابن سهل بدانية بين يدي أميرها إقبال الدولة علي بن مجاهد⁽⁷⁾، وهما ممن اشتد نكيرهم عليه في مسألة كتابة النبي في حديث المقاضاة⁽⁸⁾، حيث قال الباجي بظاهره، فكفروه ابن الصائغ؛ ولعل هذا ما دفع الباجي لهذه المناظرة، قبل أن يكتب رسالته

1- ينظر "ترتيب المدارك" (100/122).

2- النفع (2/78).

3- انظر "الترتيب المدارك" (8/122).

4- نفسه.

5- الذخيرة (2/96)، انظر المعنى نفسه في "ترتيب المدارك" (8/119)، مع اختلاف طفيف في العبارة.

6- ينظر "ترتيب المدارك" (8/123) و"المراقبة العليا" (ص202) و"الديباج" (ص121)، و"النفع" (2/273)، و"شذرات الذهب" (3/345)، و"تهذيب تاريخ ابن عساكر" (6/251) و"الفكر السامي" (4/52).

7- مقدمة تحقيق "التعديل والتجريح" (1/92).

8- وهو حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه قال: {لما اعتمر النبي ﷺ في ذي القعدة فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام، فلما كتبوا الكتاب، كتبوا: هذا ما قضى عليه محمد رسول الله قالوا لا نقر بهذا لو نعلم أنك رسول الله ما منعناك شيئاً، ولكن أنت محمد بن عبد الله فقال: أنا رسول الله، وأنا محمد بن عبد الله، ثم قال لعلي: أمح رسول الله، قال علي لا والله لا أمحوك أبداً، فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن يكتب، فكتب هذا ما قضى محمد بن عبد الله، لا يدخل مكة السلاح إلا السيف في القرب..... الحديث} البخاري في كتاب المغاري.

المشهورة "تحقيق المذهب على أن النبي كتب" ⁽¹⁾، بين فيها أوجه المسألة وعدم تعارض القول بجواز الكتابة على النبي مع معجزته ﷺ. ولا شك أن للباجي مناظرات كثيرة ⁽²⁾ مع أطراف مختلفة ضمنها كتابه "فرق الفقهاء" الذي ما زال الأمل يراود الباحثين في ظهوره محققا، بعد أن بلغنا نبأ العثور عليه مؤخرا بتركيا ⁽³⁾. ولعل ما نجده في كتابات الباجي وخصوصا في كتابيه "إحكام الفصول" و"المنهاج" من التركيز على استعراض أقوال المخالفين وحججهم ومناقشتهم في ذلك صدى لتلك المناظرات.

ج - مستوى التأليف:

كان الباجي واعيا بأهمية التأليف وأثره البعيد في الأجيال، فمهما كان عدد الأجيال التي تعلمت من مجالسه العلمية؛ تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بعدد الأجيال التي ستغترف من مؤلفاته، إذ التدريس مرتبط بشخص وصحة وحياة المدرس، بينما المؤلف يبقى معطاء سخيا على امتداد الأجيال، وفي هذا المعنى يقول ابن الجوزي: «رأيت من الرأي القويم أن نفع التصانيف أكثر من نفع التعليم بالمشافهة، لأنني أشافه في عمري عددا من المتعلمين، وأشافه بتصنيفي خلقا لا يحصون ما خلقوا بعد...» ⁽⁴⁾.

لذلك وجدنا الباجي يوظف كل معارفه ليسهم بقوة وعمق في خدمة السنة على مستوى التأليف؛ فأتج لنا مجموعة من المؤلفات المهمة، منها ما وصل إلينا محفوظا، ومنها ما لا يزال مفقودا يرجى العثور عليه، وتندرج أهم هذه المؤلفات في سياق خطة استراتيجية واضحة، أحاول الكشف عنها من خلال ما يلي:

1- توجد الرسالة في شريط (ميكرو فيلم) بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1176، ونسخة مخطوطة بخزانة السلطان سليمان خان بتركيا ضمن مجموع من (106-أ) إلى (115-أ)، قام بتحقيقها أحمد ليزار سنة 1977م، ونال بها دبلوم الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية بالرباط.

2- نجد الإشارة إلى بعض تلك المناظرات في كتاب "الفصل في الملل والأهواء والنحل" لابن حزم.

3- أخبرني بذلك الباحثة المغربي، المتخصصة في تحقيق المخطوط الدكتور محمد الراوندي: أستاذ بدار الحديث الحسنية بالرباط المغرب.

4- صيد الخاطر لابن الجوزي، تحقيق محمد حجي (ص 181).

وراسة (الجامع الصحيح للبخاري)

إذا كان الباجي قد خدم السنة على مستوى التدريس من خلال كتاب البخاري الجامع الصحيح، فإنه أبى إلا أن يخص هذا المدون الحديثي الجليل بخدمة أخرى على مستوى التأليف، من خلال كتابه "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح" ⁽¹⁾، في موضوع تراجم رجال ونساء أسانيد البخاري، من حيث تراجمهم وأسمائهم وكناهم ونسبهم وبلدانهم وتعديلاتهم، أو تجريحهم، وأحياناً كثيرة الأبواب التي أخرج لهم فيها البخاري، مذيلاً ذلك بأقوال العلماء، مما يؤكد أن للرجل باعاً في الميدان، فهو متخصص في تدريس صحيح البخاري كما رأينا.

وراسة (الموطأ):

لقد درج الناس على العناية والاهتمام بكتاب "الموطأ" أكثر من غيره، قال عياض: «لم يعتن بكتاب من كتب الفقه والحديث اعتناء الناس بالموطأ، فإن الموافق والمخالف أجمع على تقديمه وتفضيله وروايته وتقديم حديثه وتصحيحه» ⁽²⁾. وفي هذا السياق أنجز الباجي عدة دراسات متكاملة لموطأ مالك، جمعها في ثلاثة مؤلفات:

الاستيفاء ⁽³⁾: وهو شرح مبسوط ومطول للموطأ، موجه أساساً للمتخصصين والراشخين في العلم، يقول الباجي عنه: «وإنما هو لمن رسخ في العلم بالفهم» ⁽⁴⁾، ومنه انتقى كتابه "المنتقى" الشرح الثاني للموطأ، قال عياض: «لم يصنع منه غير الطهارة في مجلدات» ⁽⁵⁾.

غير أنه من الصعب تقبل هذا الكلام من القاضي عياض؛ لأن الاستيفاء اعتبره - كما سبق - مؤلفه كتاباً متخصصاً وموجهاً أساساً لأهل العلم والمعرفة، وأنه انتقى منه كتاباً

1 - توجد منه نسخة مخطوطة بخزانة نور عثمانية بتركيا برقم 766 في مجلد، حققها الأستاذ لبزار ونال بها دكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية بدار الحديث الحسنية بالرباط، له ميكرو فيلم بمعهد المخطوطات العربي بالجامعة العربية بالقاهرة تحت عدد 834.

2 - ترتيب المدارك (80/2).

3 - المصدر السابق (84/2) و"الفتح" (69/2) و"معجم الأدباء" (248/11) و"تاريخ الفكر الأندلسي" (ص 425)، و"شجرة النور" (ص 125) و"المنتقى" (1/2-3).

4 - المنتقى (2/1).

5 - ترتيب المدارك (84/2)، وقال عنه أيضاً "لم يتم" المصدر السابق (84/2).

آخر سماه "المنتقى"، ونحن نعرف يقينا أن "المنتقى" ليس كتابا في الطهارة فقط، وإنما هو شامل لمختلف الأبواب الفقهية حسب "الموطأ" فكيف يؤخذ ما هو تام عما هو غير تام؟. المنتقى في شرح الموطأ⁽¹⁾: اعتنى فيه الباجي بالناحيتين: الحديثية والفقهية ربطا لمسائل الفقه المالكي بأصوله من كتاب وسنة، وأقوال مالك، «وذهب فيه مذهب الاجتهاد وإيراد الحجج»⁽²⁾، قال عنه عياض: «لم يؤلف مثله»⁽³⁾، وقال الباجي عن منهجيته في هذا الكتاب: «انتقيته من الكتاب المذكور على حساب ما رغبته وشرطته، وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد، واستيعاب المسائل والدلالة له...»⁽⁴⁾. ومن "المنتقى" اختصر⁽⁵⁾ كتابا سماه "الإيلاء"⁽⁶⁾.

فهذه ثلاثة مشاريع علمية خدم بها الباجي الموطأ: المرجعية الحديثية الأولى للمذهب المالكي، رتبها الباجي وفق منهجية الانتقال من المبسوط "الاستيفاء" إلى الأوسط والمنحول "المنتقى"، فالمختصر "الإيلاء"، وهي كتب أبان فيها صاحبها عن عمق التحليل، وقوة تفريع المسائل.

رسائل في ورأسه (أماوي):

نذكر من رسائله في موضوع دراسة أحاديث منتقاة، رسالة سماها "تحقيق المذهب على أن النبي كتب"⁽⁷⁾، وهي رسالة على من شن عليه حملة التكفير والتبديع؛ لما قال بكتابة النبي في حديث عمرة القضاء عند البخاري، كما أشرت سابقا، وله كذلك رسالة في شرح حديث: {البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه}⁽⁸⁾ وكتاب "اختلاف الموطأ"⁽⁹⁾، وغير ذلك.

1- كتاب مطبوع ومتداول في خمسة مجلدات، طبع على نفقة السلطان عبد الحفيظ العلوي، ولابن حزم مؤلف في الموضوع ذاته وبالعنوان نفسه "المنتقى في شرح الموطأ". "الفكر الأصولي" هامش (ص 176).

2- النفع (77/2).

3- ترتيب المدارك (124/8).

4- المنتقى (3/1).

5- المنتقى الأدباء (248/11).

6- ترتيب المدارك 124/8. و"معجم الأدباء" (248/11)، و"النفع" (69/2) و"كشف الظنون" (397/5)، و"تاريخ الفكر الأندلسي" (ص 425).

7- سبقت الإشارة إلى أماكن وجودها، وتحقيقها.

8- توجد منها نسخة بخزانة السلطان سليمان خان باسطنبول ضمن مجموع وتقع في ورقتين (124-ب) إلى (125-ب) ولها ميكروفيلم بالخزانة العامة بالرباط تحت عدد 1176.

9- ترتيب المدارك (124/8)، و"كشف الظنون" (397/5)، وفي "النفع" (69/2)، و"الدليج" (ص 122)، و"اختلاف الموطأ" بصيغة المفرد.

أما خدمة السنة من مدخل علم الأصول والجدل، فنجد الباجي في أوج عطائه العلمي، وقمة اجتهاده الحديثي، وذلك من خلال عملين علميين جليلين:
إحكام الفصول في أحكام الأصول⁽¹⁾، كتاب مبسوط قيم في أصول الفقه، أجاد فيه الباجي وأبدع، وأبان عن مقدرة علمية عالية، ومهارة جدلية فائقة في خدمة السنة، حيث تحدث عن السنة العملية وأقسامها، وأوجه تعارضها، وفصل القول في خبر الواحد وقيمه العلمية، وشروط قبوله، وتوسع في قبوله، منتقدا شروط الأحناف في الموضوع، كما تحدث عن طرق الرواية، وظاهرة الإرسال في الحديث، وغيرها من القضايا الحديثية الدقيقة في ثنايا هذا السفر الجليل.

المنهاج في ترتيب الحجاج⁽²⁾: كتاب قيم يمثل إسهاما نوعيا جادا في تطوير الدراسات الأصولية الجدلية بالغرب الإسلامي عموما، والدراسات الحديثية خصوصا، فهو مؤلف «يمثل الباكورة تقريبا في هذا الفن»⁽³⁾ في هذه البقعة الغربية من العالم الإسلامي، أي الأندلس موطن الباجي⁽⁴⁾، وقد ألفه صاحبه لهدف تعليمي بيداغوجي، وهو تعليم الأندلسيين المالكية منهج الاستدلال الجدلي بالكتاب وبالسنة للانتصار لمذهبهم بسبب ما لحقهم من هجوم عنيف على يد ابن حزم الظاهري⁽⁵⁾.

ومن القضايا المركزية التي تناولها الكتاب، بيان طرق الاستدلال بنص الحديث النبوي، وأوجه الاعتراضات الجدلية التي ترد عليها، مع بيان ما يصح منها وما ليس كذلك، مع التمثيل لقضايا الدراسة، واعتمد في عرض قضايا الكتاب على الإيجاز مكثفيا بالإحالة على كتابه "إحكام الفصول" في مجال التفصيل والتدقيق.

1- يوجد في ثلاث نسخ مخطوطة: واحدة بخزانة القرويين بفاس تحت عدد 621، والثانية بالخزانة الحسنية بالرباط رقم 976، والثالثة بالاسكوريال بإسبانيا رقم 1156، صدر مطبوعا عن دار الغرب الإسلامي سنة 1986 بتحقيق عبد المجيد تركي، وعن مؤسسة الرسالة بتحقيق ودراسة عبد الله محمد الجبوري سنة 1989.

2- حققه عبد المجيد تركي وطبع مرتين: واحدة 1978، والثانية 1986، عن دار الغرب الإسلامي، وعرف هذا الكتاب عند مترجمي الباجي بأسماء مختلفة منها: "تفسير المنهاج طرق الحجاج" ترتيب المدارك (8/125).

3- أي الجدل الأصولي.

4- مقدمة تحقيق المنهاج (ص 10م).

5- نفسه (ص 11م).

المحور الثاني

قواعد الاستدلال بالسنة عند الباجي

لقد حرص علماءنا على تأمين قضية الاستدلال بالحديث النبوي وتحسينها من الزلل والشغب وسوء التأويل، ضمانا لسلامة المنهج المتبع في استشار الأحكام الشرعية، وصحة ما يترتب عنه من نتائج، وذلك من خلال اهتباهم بالأسئلة الجدلية التي ترد على الاستدلال بالخطاب الشرعي عموما، وبالخطاب النبوي خصوصا، فبينوا مواردها وكيفية إيرادها ووجوه الإجابة عنها¹، لذلك ألفينا الإمام الباجي من بين هؤلاء العلماء يوجه الاستدلال بالسنة وفق ضوابط قانون التدافع والتنافي والتصحيح والإبطال، وذلك على مستويين اثنين:

الأول: مستوى الاستدلال بالسنة من جهة السند

فضبط الاستدلال بالسنة عند الباجي على هذا المستوى، يقتضي التمييز بين سند التواتر وسند الآحاد، فإذا كان التواتر بنوعه: اللفظي والمعنوي ضابطا حاسما للاعتراض والنزاع في ثبوت الحديث وصحته²، فسند الآحاد لا يستقيم الاستدلال به إلا إذا كان سالما من قادحين كليين اثنين:

أولاً: قاضح المطالبة والتصحيح

تشكل المطالبة في منهج الاستدلال عند الباجي الحلقة الأولى في سلسلة وجوه القدرح في الدليل، وذلك ضمن السياق العام لعملية التصحيح والاختبار للدليل. وقد عرف الجويني المطالبة بأنها «مؤاخذه الخصم بتبيين حجته»³، بينما الباجي عدل عن تعريفها تعريفا مجردا عاما، واكتفى بذكر وجوهها وأنواعها، وقال: «فأما المطالبة فهي المطالبة بتصحيح الأخبار وإثبات أسانيدها، والمطالبة بتصحيح الإجماع وإثباته، والمطالبة بإيجاد العلة وتصحيحها، وغير ذلك من وجوه المطالبات»⁴.

1- يمكن الرجوع في هذا المجال على سبيل المثال إلى "المنهاج في ترتيب الحجج" للباجي (ص 42)، فما بعدها، و"المعونة في الجدل" للشيرازي (ص 144) فما بعدها. و"الإيضاح لقوانين الاصطلاح" في الجدل والمناظرة (ص 201) فما بعدها.

2- ينظر "المنهاج في ترتيب الحجج" (ص 76).

3- الكافية في الجدل (ص 68).

4- المنهاج (ص 40-41).

فقادح المطالبة بتصحيح سند الحديث عند الباجي، إنما يرد على الاستدلال بخبر منكر، أو لم يشتهر ولم يعرف بالصحة¹، أما ما اشتهر من الأحاديث وانتشر وعلمت صحته، فلا تحسن المطالبة بالإسناد فيها - في نظر الباجي - للاستغناء عن طلب الإسناد بالمشهرة².

والمطالبة الصحيحة هنا تستدعي من المستدل بالخبر - حسب الباجي - أن يجيب بإحدى الطريقتين، أن يبين إسناده، أو يحيل على كتاب من كتب الصحاح المشهورة، لا الكتب التي تشتمل على الصحيح وغيره، وإلا انتفت الصحة عن الاستدلال بالحديث³.

ثانياً: قاضح الطعن والتجريح

يستهدف هذا القادح عند الباجي وقف عملية الاستدلال بنص الحديث من خلال القدح في سند الحديث من مدخلين اثنين:

المدخل الأول: الطعن في الراوي بما يوجب رد حديثه، وذلك من الوجوه التالية⁴:

- وصف الراوي بالكذب.

- الطعن في دين الراوي بما يرد حديثه كالبدعة.

- اتهام الراوي بكثرة الخطأ والغفلة.

وفي هذه الحالات لا يصح الاستدلال إلا ببيان طريق آخر للحديث من غير جهة

الراوي المتهم بالكذب، أو البدعة، أو كثرة الخطأ والغفلة، إن وجد لذلك سبيل⁵.

المدخل الثاني: دعوى الجهالة في حق الراوي، ومسلك تصحيح الاستدلال هنا

أمران⁶:

التعريف بالراوي، وذكر ما يشهد لحاله، أو بيان طريق آخر للحديث.

أما الإرسال والانفراد بالزيادة في الحديث وغيرهما⁷، فلا يصح الاعتراض بها على

الاستدلال بالحديث.

تلك هي جملة قوادح السند التي لا يصح الاستدلال بالحديث إلا بالجواب عنها،

وبيان عدم صحتها.

1- ينظر أمثلة ذلك في "المنهاج" (ص 77) و"المعونة في الجدل" (ص 160). وقد ذهب الشيرازي إلى أن المطالبة بإثبات

السند «يكون في الأخبار التي لم تدون في السند، ولم تسمع إلا من المخالفين»، المعونة (ص 160).

2- ينظر "المنهاج" (ص 78)، وقد مثل الباجي لما لا يجوز المطالبة بإسناده بالحديث المشهور: {إنما الأعمال بالنيات}.

3- ينظر "المنهاج" (ص 78)، وكذلك "المعونة" (ص 16).

4- ينظر "المنهاج" (ص 79-70).

5- ينظر المصدر السابق (ص 79).

6- ينظر المصدر السابق (ص 80).

7- تنظر تفاصيل الموضوع في المصدر السابق (ص 80) فما بعدها.

الثاني: مستوى الاستدلال بالسنت من جهة المتن

إذا كانت صحة الاستدلال بالحديث النبوي لا تتم مبدئياً إلا باستقامة السند وفق الضوابط الجدلية السابقة، فإن تمام تلك الصحة، وصواب ما يترتب عن الاستدلال من نتائج استثمار الأحكام متوقف على السلامة من القوادح التالية:

أولاً: الاعتراض بالاستدلال بما لا يقول به المستدل

القدح في الاستدلال بأن المستدل استدل بما لا يقول به ضابطه جديلي يحمل المستدل على ارتباطه بمذهبه وانسجامه مع موقفه في استدلاله¹، لأنه «لا يجوز أن يثبت الحكم من طريق وهو يعتقد بطلانه»².

وهذا القادح الجدلي في الاستدلال قد يكون في أصل من الأصول كالعموم والأمر ودليل الخطاب، وقد يكون في فرع من الفروع، ولتوضيح الصورة أكثر نورد المثالين التطبيقيين التاليين:

- يمثل الباجي للقضية الأصولية بمن استدل بدليل الخطاب وهو لا يقول به، كأن يستدل من لا يقول بدليل الخطاب بقوله ﷺ: {في سائمة الغنم الزكاة} ³ على عدم وجوب الزكاة وانتفاؤها عن المعلوفة، فهو استدلال بدليل الخطاب الذي لا يقول به، ولذلك لم يصح احتجاجه بالخبر⁴، فيعترض عليه بأن هذا استدلال بما لا تقوم به الحجة عندك وهو دليل الخطاب⁵.

- ومثل للقضية الفرعية بمن استدل بحديث لا يقول بمقتضاه، كما في استدلال الأحناف بقوله ﷺ من حديث سمرة بن جندب: {من قتل عبده قتلناه، ومن جدد عبده جددناه} ⁶ على جواز قتل الحر بالعبد، فيعترض عليه بأنه لا يقول بمقتضى الحديث في هذه المسألة⁷.

1- تنظر تفاصيل ضوابط الاستدلال في كتابنا "الجدل والمناظرة أصول وضوابط" (ص 35) وما بعدها.

2- المنهاج (ص 42).

3- ابن عساکر في "تهذيب تاريخ دمشق" (4/ 115). مالك وأبو داود في كتاب الزكاة بلفظ آخر.

4- ينظر "المنهاج" (ص 91).

5- ينظر "المعونة" (ص 145).

6- أبو داود في كتاب الديات، الرقم 3914، والترمذي في كتاب الديات، الرقم 1334، والنسائي في كتاب القسامة، الرقم 4655.

7- ينظر المنهاج (ص 91).

ثانياً: الاعتراض بالقول بالموجب والمنازعة في مقتضى لفظ السنة

ومعنى القول بالموجب عند أهل الجدل الأصولي: «تسليم ما اتخذ المستدل حكماً لدليله على وجه لا يلزم منه تسليم الحكم المتنازع فيه»¹، ويشمل هذا الاعتراض جميع أنواع أدلة الخطاب النبوي من نص، وظاهر، وعام، ومجمل.

(1) المنازعة في النص: تكون بمنع نصوصيته إما بدعوى الإجمال، أو الاحتمال وذلك على التفصيل التالي:

(أ) منع النصوصية بدعوى الإجمال: كما في الاستدلال على منع بيع الرطب بالتمر، بقوله ﷺ لما سئل عن ذلك: «أينقص الرطب إذا جف؟ فقيل نعم، قال: فلا إذا»²، على أن الحديث نص في المنع، فيعترض على هذا الاستدلال بأن الحديث مجمل، لأن قوله ﷺ: {فلا إذا} غير مستقل بنفسه، بل يفتقر إلى تمام، فيحتمل أن يريد: فلا يجوز إذا، ويحتمل أن يريد به: فلا بأس إذا، وهذا إجمال لا يفهم المراد منه من لفظه، ويفتقر في بيانه إلى غيره، فلا يجوز دعوى النص فيه³.

وعلى المستدل أن يدفع قاذح الإجمال عن الحديث حتى يصح استدلاله، وذلك ببيان ارتباط الجواب النبوي بالسؤال الذي وجه له ﷺ ليتفني الاحتمال وتثبت النصوصية.

(ب) منع النصوصية بدعوى الاحتمال: ومثل لها الباجي بالاستدلال بقوله ﷺ من حديث أبي سعيد الخدري: {الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة}⁴ على المنع من الصلاة في المقبرة والحمام، فيعترض عليه باحتمال حرف الاستثناء {إلا} لمعنى الواو، ولا يسلم هذا الاستدلال ويصح إلا بنفي الاحتمال عن الحديث، عن طريق منع أن تكون إلا بمعنى الواو⁵.

(2) المنازعة في الظاهر:

وتنقسم هذه المنازعة عند الباجي إلى ثلاثة أقسام⁶:

القسم الأول: ظاهر بالوضع: والمنازعة فيه من جهتين: الحمل على العرف والحمل على غير المعنى الذي حمل عليه المستدل في اللغة.

1- إحكام الأمدي (4/ 117)، وينظر كذلك "الإيضاح لقوانين الاصطلاح" (ص 335).
 2- مالك في كتاب البيوع الرقم 1139، وأبو داود في كتاب البيوع الرقم 2915، والترمذي في كتاب البيوع الرقم 1146، وعند ابن ماجة في كتاب التجارات، الرقم 2255.
 3- ينظر "المنهاج" (ص 92).
 4- أبو داود في كتاب الصلاة الرقم 415، والترمذي في كتاب الصلاة الرقم 291، والدارمي في كتاب الصلاة الرقم 1354.
 5- ينظر "المنهاج" (ص 93).
 6- ينظر المصدر السابق (ص 93) فما بعدها.

(أ) الحمل على العرف: وهو نوعان:

-عرف الشرع: وذلك كالاستدلال بما روى البراء بن الحارث عن النبي ﷺ أنه قال: {أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر، فمن فعل ذلك فقد أصاب} ¹، فلم يذكر التسمية، على عدم شرطية التسمية في الذبيحة، فالذي لم يسم عليه قد ذكي، فيجب أن يباح أكله، ويعترض عليه بأن تارك التسمية عمداً غير مذك، لأن التذكية إذا أطلقت في الشرع، فإنما يراد بها الذكاة الشرعية، ومتى تعمد الذابح ترك التسمية لم توجد منه الذكاة الشرعية ².

ولا يسلم هذا الاستدلال إلا بنفي ذلك الاعتراض، وذلك بنفي وجود عرف للشارع في لفظة الذكاة، أو بيان عدم اقتضاء الذكاة في الشريعة للتسمية واقتضاءها للتطيب ³.

-عرف اللغة: وهو عند الباجي ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنيين هو في أحدهما أظهر، كالاستدلال على أن فضيلة إتيان الجمعة لا تكون في أول النهار، بما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: {إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول، ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كبشاً، ثم دجاجة، ثم بيضة، فإذا خرج الإمام طووا صحفهم ويستمعون الذكر} ⁴، فجعل أعلى الفضيلة إهداء البدنة للمهجر لا ينطلق على المبكر في أول النهار، فالمهجر من أتاها في الهاجرة، فيعترض عليه باحتمال أن يريد بالمهجر من يهجر منزله ويأتي الجمعة ⁵. وسلامة الاستدلال هنا متوقفة على بيان ظهور لفظة المهجر في المعنى المستدل به.

ثانيها: اللفظ الموضوع لمعنيين لازمة لأحدهما على الآخر: كالاستدلال بقوله ﷺ: {لا طلاق ولا عتاق في إغلاق} ⁶، في موضوع طلاق المكره، مع حمل لفظة الإغلاق على

1- البخاري في كتاب الجمعة، الرقم 915، ومسلم في كتاب الأضاحي، الرقم 3627..

2- ينظر المنهاج (ص 94) و(ص 47).

3- ينظر المصدر السابق.

4- البخاري في كتاب الجمعة، الرقم 877، ومسلم في كتاب الجمعة، الرقم 1416.

5- ينظر المنهاج (ص 94-95).

6- أبو داود في كتاب الطلاق، الرقم 1874، وابن ماجه في كتاب الطلاق الرقم 2036، وأحمد في باقي مسند الأنصار، الرقم 25156.

الإكراه، فيعترض عليه بحمل اللفظ على معنى الجنون، وعلى المستدل أن يجيب أن اللفظ يحتمل المعنيين معا ويحمل عليهما إذ لا تنافي بينهما، أو يبين أن المراد به ما ادعاه¹.

ثالثها: المنازعة في مقتضى اللفظ: كما في الاستدلال على بيع العرايا بخرصها تمرا من المعري إلى جذاذها، بما روي عن النبي ﷺ أنه {نهى عن بيع الرطب بالتمر إلا أنه أرخص في العرايا أن تباع بخرصها تمرا}²، فيعترض عليه بحمل العرايا على الهبات والعطيات، فيجيب ببيان أن العرايا ليست من الهبات، وأن في الخبر ما يمنع من حمله على ما ادعى.

القسم الثاني: ظاهر بالعرف: وهو نوعان:

(أ) ظاهر بعرف الشرع:

والمنازعة فيه بمناكرة العرف وحمله على مقتضاه في اللغة، كما في الاستدلال بقوله ﷺ: {ما قطع من بهيمة وهي حية فهو ميتة}³ على حرمة أكل اليد المقطوعة من الحي، فيعترض عليه بأن الحديث ليس فيه ما يدل على الحرمة، لأن المذكي ميت، ويجوز أكله، وعلى المستدل أن يصحح استدلاله ببيان أن الميت إذا أطلق في الشرع فإنما ينصرف إلى ما لا يجوز أكله⁴.

(ب) ظاهر بعرف اللغة:

والمنازعة في مقتضاه تكون بأمرين: أحدهما: الحمل على عرف الشرع، والثاني: منكرة العرف.

فأما الحمل على عرف الشرع فكما في الاستدلال على وجوب زكاة الفطر بغروب شمس آخر يوم من رمضان بما روي عن عبد الله بن عمر: {فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان}⁵، ووجه الاستدلال هنا أن تعليق الوجوب بالفطر من رمضان، يستلزم تعليق ذلك بأول فطر موجود منه، وهو الفطر من آخر يوم منه، فيعترض على هذا الاستدلال بأن لفظ الفطر إذا أطلق في الشرع، فإنما يقتضي يوم الفطر لأنه المستعمل في الشرع⁶.

1- ينظر المنهاج (ص 96).

2- البخاري في كتاب البيوع، الرقم 2027، ومسلم في كتاب البيوع، الرقم 2844.

3- ابن ماجه في كتاب الصيد، الرقم 3208، والدارمي في كتاب الصيد، الرقم 1933.

4- ينظر المنهاج (ص 97).

5- مسلم في كتاب الزكاة، الرقم 1635، وفي كتاب الصيام، الرقم 1922.

6- ينظر المنهاج (ص 97-98).

وضابط صحة الاستدلال هنا بيان أن اسم الفطر يطلق على ليلة الفطر، كما يطلق على يوم الفطر على حد سواء، فلا يحمل أحدهما على عرف الشرع دون الآخر¹.

وأما منكرة العرف فكلا استدلال على أن الواجب في صدقة الفطر صاع من قمح، بما روي عن أبي سعيد الخدري أنه قال: {كنا نخرج إذ فينا رسول الله ﷺ زكاة الفطر عن كل صغير وكبير، حر أو مملوك، صاعا من طعام، أو صاعا من أقط، أو صاعا من شعير، أو صاعا من تمر، أو صاعا من زبيب}²، فيعترض عليه بأن اسم الطعام واقع على كل ما يتطعم من تمر وسمن وغير ذلك³.

وضابط تصحيح هذا الاستدلال، بيان عرف لفظة الطعام في القمح، وإن كان معناه يعم غيره⁴.

القسم الثالث: ظاهر بالدلالة: وهو ما لا يستدل له إلا بضرب من الدليل يصرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله⁵، وينقسم إلى قسمين:

(أ) ما لا يتم الدليل منه إلا بتقدير محذوف مضمرة:

ومثل له الباجي بالا استدلال بحديث: {أينقص الرطب إذا جف؟ فقل له نعم، فقال فلا إذا}⁶، على منع بيع الرطب بالتمر، والتقدير هنا: فلا يجوز إذا، ووجه القدح هنا إضمار غير ما أضمره المستدل لمعارضته، أو يجري الحديث على ظاهره من غير إضمار، ولا يصح الاستدلال إلا إذا بين المستدل أن المراد بالحديث ما ذكره⁷.

(ب) ما لا يتم الاستدلال معه إلا بإقامة لفظ مكان لفظ:

ومثل له الباجي بالاستدلال بقوله ﷺ لحكيم بن حزام: {يا حكيم، لا تبع ما ليس عندك}⁸، في موضوع عدم جواز بيع الأعيان الغائبة بالصفة، وهو استدلال لا يتم إلا بإبدال لفظ {ما ليس بيدك} مكان لفظ {ما ليس عندك} في الحديث، ووجه المنازعة في ذلك أن يحمل اللفظ على مقتضاه، ولا يحتاج إلى إبداله بلفظ آخر⁹.

1- ينظر المصدر السابق (ص 98).

2- مسلم في كتاب الزكاة، الرقم 1641.

3- ينظر المتهاج (ص 98).

4- ينظر المصدر السابق (ص 99).

5- ينظر المصدر السابق.

6- سبق عزوه.

7- ينظر المصدر السابق.

8- النسائي في كتاب البيوع، الرقم 4534، والترمذي في كتاب البيوع، الرقم 1153، وغيرهما.

9- ينظر المصدر السابق (ص 100-101).

(3): المنازعة في العموم

ومعناه أن يستدل المستدل بلفظ يدعي أنه يتناول موضع الخلاف لعمومه، فيمنع السائل أن يكون عاما في موضع الخلاف، وذلك من وجهين:

(أ) دعوى الإجمال: كالاغراض على من استدلل بقوله ﷺ من حديث أبي أمامة: {وصلوا خمسكم وصوموا شهركم} ¹، على جواز صوم رمضان بنية في أوله لعموم اللفظ في كل ما سمي صياما، فمتى أتى المكلف بما يقع عليه الاسم فقد أتى بالمطلوب وبرئت ذمته منه إلا ما خصه الدليل.

ووجه الاعتراض هنا ادعاء الإجمال في الصيام، لأنه لا يعلم المراد به من ظاهره بل يفترق في معرفته إلى بيان خارجي، فصار إجمالا ²، وعلى المستدل أن يدفع دعوى الإجمال.

(ب) التسليم بالعموم والمنازعة في موضع الخلاف: كمن استدلل على جواز التيمم بالحصى بقوله ﷺ: {الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين} ³، فوجب حمل ذلك على كل ما وقع عليه اسم الصعيد، فيعترض عليه بعدم شمول اسم الصعيد للحصى، إذ الصعيد اسم للتراب خاصة، وعلى المستدل أن يبين شمولية الصعيد للحصى ⁴.

(4): المنازعة في المجل

والمنازعة فيه أن يستدل أحدهم بالحديث، ويدعي فيه الإجمال لحاجته إلى ذلك ⁵، كما إذا استدلل على اعتبار الموالاة في الوضوء بقوله ﷺ من حديث ابن عمر: {لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول} ⁶، ويدعي أنه مجمل، وأن النبي ﷺ فسر هذا المجل بفعله ⁷، والمنازعة فيه من وجهين:

(أ) منع الإجمال في الحديث وإثبات العموم، وعلى المستدل أن يقرر ما ادعاه من الإجمال في الحديث ⁸.

1- الترمذي في كتاب الجمعة، الرقم 559 بسند حسن صحيح، وأحد في باقي مسند الأنصار، الرقم 21140.

2- ينظر المنهاج ص 55.

3- الترمذي في كتاب الطهارة الرقم 115 بسند حسن صحيح، والنسائي في كتاب الطهارة، الرقم 320، وأبو داود في كتاب الطهارة الرقم 273.

4- ينظر "المنهاج" (ص 56 و 101).

5- ينظر "المعونة" (ص 148-149).

6- مسلم في كتاب الطهارة، الرقم 329، والنسائي في كتاب الطهارة، الرقم 139، وغيرهما.

7- ينظر "المنهاج" (ص 57 و 104).

8- ينظر المصدر السابق.

(ب) منع كون الفعل النبوي بيانا للحديث، وإنما يجوز أن يكون بيانا، ويجوز أن يكون فعلا مبتدأ على وجه الاستحباب، وإذا احتمل الأمرين بطل دعوى البيان¹.

ثالثا: الاعتراض بدعوى المشاركة

وهو أن يجعل المعارض ما استدل به المستدل دليلا له في المسألة، وهو نوعان: الاشتراك في الدليل من جهة الظاهر، والاشتراك في الدليل من جهة العموم.

(1) الاشتراك في الدليل من جهة الظاهر: وهو على ضربين:

أ- أن يكون لفظا مشتركا بين معنيين يحمله كل واحد على معنى، وعلى المستدل أن يبين رجحان قوله في المسألة².

ب- أن يكون محل الدليل لفظين يتعلق كل واحد من المتجادلين بلفظ غير ما يتعلق به الآخر³.

(2) الاشتراك في الدليل من جهة العموم:

ويمثل له الباحث بمن استدل على عدم جواز أخذ البائع من المشتري ماله إلا بطيب نفس منه بقوله ﷺ: { لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفس منه }⁴، فيعارض عليه بكونه دليلا مشتركا للمشتري أيضا، وعلى المستدل أن يبين رجحان استدلاله على استدلال مخالفه⁵.

رابعا: الاعتراض باختلاف الرواية: ويكون على ضربين⁶:

(1) إبدال لفظ مكان لفظ: كأن يورد السائل على وجه يمنع من الاستدلال المستدل به، أو يرويه على وجه يصير حجة له.

(2) إبدال حركة مكان حركة.

خامسا: الاعتراض بدعوى النسخ: وفيه أوجه:

(1) أن ينقل النسخ صريحا.

(2) ادعاء النسخ بحديث آخر مناف متأخر، تعذر الجمع بينهما.

(3) أن ينقل عن الصحابة العمل بخلافه، فيدل ذلك على نسخه.

وللمستدل أن يدفع دعوى النسخ بالجمع بين الحديثين، وإذا أمكن الجمع لم يجز دعوى النسخ⁷.

1- ينظر المصدر السابق (ص 57-58).

2- ينظر المصدر السابق (ص 59) و(ص 105) ففيها أمثلة تطبيقية.

3- ينظر أمثلة ذلك في المصدر السابق (ص 105).

4- أحمد في مسند البصريين، الرقم 19774، و20170، ومثله عند البخاري في كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى ﴿من بعد وصية يوصي بها﴾.

5- ينظر المصدر السابق (ص 106).

6- ينظر المصدر السابق (ص 107-108).

7- ينظر "المنهاج" (ص 65) و"المعونة" (ص 151).

سادساً: الاعتراض من جهة التأويل: وهو نوعان:

(1) تأويل الظاهر: وهو حمل اللفظ على وجه يستعمل كثيراً^١، أو حملة على وجه لا يستعمل عليه إلا نادراً ومجازاً.

وعلى المستدل أن يتكلم على اعتراض الخصم بما يسقطه ليسلم له دليله^٢.

(2) تخصيص العموم: وهو لا يحتاج إلى أكثر من ذكر الدليل على تخصيص ما يدعيه المخصص، وللمستدل هنا أن يجيب على اعتراض الخصم بما يبطله.

سابعاً: الاعتراض بالمعارضة:

يعد قادح المعارضة آخر محطة جدلية أصولية من محطات تحرير عملية الاستدلال وضبطها من أجل ضمان سبيل المعرفة الصحيحة.

ومفهوم المعارضة عند أهل الجدل هو: «مقابلة الخصم للمستدل بمثل دليله، أو بما هو أقوى منه»^٣، بمعنى أن قادح المعارضة لم يعد يستهدف تفكيك بنية استدلال الخصم، وإنما يبحث عن الدليل الأول بالاعتماد في إنتاج المعرفة، لأن مجرد اللجوء إلى المعارضة يتضمن بداية تسليم صحة استدلال الخصم.

والمعارضة في الاستدلال الحديثي نوعان^٤:

(1) معارضة بنص معلوم: وهنا لا بد من التمييز بين ثلاث حالات:

- حالة كون هذا الدليل المعارض أخص من نظيره: فيحمل العام على الخاص، لأن في ذلك جمعا بين الحديثين وإعمالهما وهو أولى^٥.

- حالة كون الدليل المعارض أعم من نظيره، فيعمل فيه بالمنهج السابق.

- حالة كون الدليل المعارض مثل نظيره، ويمكن تفريعها إلى ثلاثة فروع:

- أن يكون الدليلان المتعارضان عامين - أو خاصين - أو أن كل واحد منهما عام من وجه وخاص من وجه آخر^٦.

- ففي حالة كون دلالة كلا الحديثين عامة تصح المعارضة مبدئياً، ويتم دفعها هنا عبر المسالك التالية^٧:

1- قال الباجي في تعريف التأويل: «صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله»، «المنهاج» (ص 12).

2- ينظر «المنهاج» (ص 67-68) و«المعونة» (ص 153).

3- إحكام الفصول، للباجي (ص 174) تحقيق تركي، و«الحدود في الأصول» للباجي (ص 79) تحقيق نزيه حماد، وينظر كذلك «المنهاج» (ص 14 و 41 و 151).

4- ينظر «المنهاج» (ص 118) وما بعدها، و(ص 70) فما بعدها، و«المعونة» (ص 153-154). و«الجدل والمناظرة أصول وضوابط» للباحث (ص 52) فما بعدها.

5- ينظر «المنهاج» (ص 70-71).

6- ينظر «ضوابط الجدل» (ص 51).

7- تنظر تفاصيل هذه المسالك في «الجدل والمناظرة» (ص 54).

-مسلك الجمع: وهو المسلك الأصولي الأمثل في درء التعارض عموما بين الأدلة الشرعية انسجاما مع قاعدة: إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما.

-مسلك النسخ: وذلك عند معرفة المتقدم من المتأخر من الدليلين.

-مسلك الترجيح: من خلاله يحاول المستدل أن يرجح دليله بوجه من وجوه الترجيح إن وجد إلى ذلك سبيلا.

وفي حالة كون الدليلين المتعارضين خاصين: تقوى المعارضة ويتعذر الجمع بينهما ويبقى المخرج في هذه الحالة إما تطبيق قاعدة النسخ إن عرف التاريخ، أو قاعدة الترجيح كما سبق¹.

وفي حالة كون كل واحد من الدليلين عاما من وجه وخاصا من وجه: فيتعين الجمع بين الحديثين وذلك ببناء عموم الواحدة على خصوص الأخرى درءا للتعارض².

(2) معارضة بقياس:

عندما يكون المعارض للنص هو القياس، وجب تدقيق النظر في النص لتحديد نوع دلالتها من حيث النصوصية أو الظهور أو العموم:

ففي حالة كون الحديث نصا لا يحتمل التأويل تكون المعارضة غير ذات موضوع لأن القياس لا يقوى على معارضة نص السنة اتفاقا³.

-وفي حالة كون دلالة الحديث ظاهرا يحتمل التأويل تصح المعارضة مبدئيا، ويتعين على المستدل أن يبطل قياس المعارض ليسلم له دليله.

-وفي حالة كون دلالة الحديث عامة تحتمل التخصيص، تصح المعارضة كذلك من الناحية المبدئية كما في الحالة السابقة، ويتعين لدريتها الكلام على القياس بما يسقطه⁴.

هذه أهم الاعتراضات الجدلية الأصولية التي تؤمن عملية الاستدلال بالخطاب النبوي في اتجاه بناء المعرفة الصحيحة السليمة.

1- الجدل والمناظرة (ص 54).

2- ينظر المرجع السابق (ص 54).

3- ينظر "المنهاج" (ص 73).

4- ينظر المصدر السابق (ص 74).

نتائج البحث

في ختام هذه الجولة في رحاب الضوابط الجدلية للاستدلال بالحديث النبوي عند الإمام الباجي، نورد أهم النتائج العلمية التي خلصنا إليها من خلال هذا البحث على شكل عوارض مركزة:

- إن الباجي من أعلام هذه الأمة الذين توفرت لهم سعة الاستيعاب لمختلف العلوم، والدقة والبراعة في تحرير الموضوع، والعمق في التفكير والأصالة في الرأي، والتميز في المنهاج، والسمو في الأهداف.

- كان عطاء الباجي العلمي سخيا ومتنوعا، سواء على مستوى التدريس أو المناظرة أو التأليف، وكان حضوره بارزا في مختلف التخصصات العلمية الشرعية، ومنها علم الحديث إلا أن شهرته كانت في الأصول والفقه والجدل أكثر من غيرها.

- يعد الباجي أحد أبرز من نقل الدراسات الحديثية بالأندلس من طور التقليد إلى طور التجديد، ومن مرحلة الحفظ والتكرار إلى مرحلة النقد والتمحيص والجدل، وذلك بفضل منهجه الذي أحكم بناء وإعماله أصولا وجدلا، دراسة وتأليفا.

- استطاع الباجي أن يقدم خدمة علمية جليلة للسنة، وذلك من خلال بنائه منهج الاستدلال بالسنة على جملة من الضوابط العلمية الجدلية الدقيقة التي تؤمن في مجموعها حسن الاستمداد من البيان النبوي.

- الاستدلال بالوحي عند الباجي كتابا وسنة ليس كلاً مباحا لكل أحد، وإنما هو عمل علمي دقيق يقوم به أهل الخبرة بعلم الحديث، والدراية بالأصول والجدل أمثال الباجي. ختاماً أسأل الله العظيم، رب العرش الكريم، أن يجعل عملنا خالصا وللمناس نافعا. والحمد لله رب العالمين.

لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق.
- إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي تحقيق عبد المجيد تركي طبعة دار الغرب الإسلامي 1987.
- الإحكام في أصول الأحكام لعلي الأمدى تحقيق سيد الجميلي، الطبعة الثانية دار الكتاب العربي، 1986.
- الأعلام لخبر الدين الزركلي، المطبعة العربية بمصر الطبعة الأولى 1987
- الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة لابن الجوزي، تح: محمود الدغيم مكتبة مدبولي ط1، 1995م القاهرة.
- البداية والنهاية لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى 1966.
- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لمحمد بن يحيى بن عميرة (ت599هـ)، دار الكتاب العربي 1967 سلسلة تراثنا المكتبة الأندلسية رقم 6.
- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذارى المراكشي، تحقيق ومراجعة.س كولان ولفني بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة 1983.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، ورمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية 1968-1977م.
- تاريخ الفكر الأندلسي لأنخل جنثالت، ترجمة حسين مؤنس، الطبعة الأولى، القاهرة مصر.
- تاريخ قضاة الأندلس لأبي الحسن النباهي المالقي الأندلسي، وسماه المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، طبعة المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع بدون تاريخ.
- تحقيق المذهب على أن النبي كتب للباجي، مخطوط خزانة السلطان سليمان خان بتركيا في مجموع (106 أ) إلى (115 أ) توجد في ميكرفيلم بالخزانة العامة بالرباط تحت الرقم 1176.
- تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي (ت748هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقااضي عياض، تحقيق مجموعة من العلماء المغاربة، طبعة وزارة الأوقاف المغربية بأجزائها الثمانية
- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي، دراسة وتحقيق أحمد ليزار، طبعة وزارة الأوقاف المغربية 1991م.
- تهذيب تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر، هذبه ورتبه عبد القادر بدران، دار المسيرة بيروت الطبعة الثانية 1979م.
- الجامع الصحيح لأبي الحسين مسلم، منشورات المكتب التجاري، بيروت لبنان بدون تاريخ ولا رقم الطبعة.
- الجامع الصحيح للبخاري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، طبعة جديدة بدون رقم ولا تاريخ.
- الجدل والمناظرة أصول وضوابط لمحمد رفيع مطبعة أنفو برنت 2007م فاس المغرب .
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس لأبي عبد الله محمد الحميدي (ت488) الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966 سلسلة تراثنا، المكتبة الأندلسية.
- الحدود في الأصول لأبي الوليد الباجي، تحقيق نزيه حماد، الطبعة الأولى مؤسسة الزعبي، بيروت لبنان 1973م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ ولا رقم الطبعة.
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لأبي الحسن علي بن بسام، تحقيق إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، 1978م.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني (ت1345هـ) علق عليها أبو عبد الرحمن صلاح محمد عويضة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1995م.
- روضة الأعلام بها للعربية من منزلة في علوم الإسلام، لابن الأزرق، مخطوط الخزانة الحسينية بالرباط تحت رقم 2567، ومخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم 285ك.
- طبقات المالكية لمؤلف مجهول، مخطوط الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 3928د.
- الكافية في الجدل لإمام الحرمين الجويني تحقيق فوقية حسين محمود، طبعة عيسى الحلبي، القاهرة- مصر 1979م

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار الفكر، ويذيله أيضا المكتون في الذيل على كشف الظنون، وهدية العارفين، أساء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون لإسماعيل باشا بيروت، 1982. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت 1992.
- مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، العدد الأول لسنة 1986 م.
- مجلة المناهل، العدد 31، لسنة 1984 م.
- مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمديرية مجلد 1 العدد 3 السنة 55.
- المنتقى، شرح موطأ الإمام مالك لأبي الوليد الباجي، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى 1912 م.
- المنهاج في ترتيب الحجاج لأبي الوليد الباجي، تحقيق عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 1987 م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الفكر، الطبعة الثالثة 1980.
- المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصديقي لمحمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي الشهير بابن الأبار (ت 658هـ)، طبعة 1967، دار الكتاب العربي القاهرة مصر الأبار.
- المعونة في الجدل للشيرازي، تحقيق عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988 م.
- موطأ مالك تخريج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي دار الحديث الطبعة الثانية 1930 م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري إحصان عباس، دار صادر بيروت بدون تاريخ.
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم وفقهائهم وأدبائهم لأبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال (ت 578هـ) سلسلة تراثنا: المكتبة الأندلسية، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966 م.
- الغنية للقاضي عياض، تحقيق ماهر زهير جرار، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1982 م.
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للحجوي الثعالبي، تخريج وتعليق عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، الطبعة الأولى 1396 هـ لدار التراث، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، والطبعة الأولى سنة 1995 لدار الكتب العلمية بيروت بتحقيق أيمن صالح شعبان.
- فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام لأبي الوليد الباجي دراسة وتحقيق الباتول بن علي طبعة وزارة الأوقاف المغربية 1990 م.
- الفهرست لأبي بكر خير الأشبيلي (ت 575هـ) مكتبة الخانجي القاهرة 1963، المكتبة الأندلسية.
- فوات الوفيات والذيل عليها لمحمد شاكركتي، تحقيق إحصان عباس، دار صادر بيروت، بدون تاريخ.
- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، الطبعة الثانية بمصر 1929 م.
- سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ ولا رقم الطبعة.
- سنن أبي داود الطبعة الثانية بمصر 1929 م.
- سنن الترمذي تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف الطبعة الثانية 1974 م دار الفكر بيروت.
- سنن الدارمي طبعة دار الفكر بيروت بدون تاريخ ولا رقم.
- سنن النسائي بشرح السيوطي حاشية السندي الطبعة الأولى 1930 م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف، دار الفكر بيروت لبنان بدون تاريخ ولا رقم الطبعة.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، الطبعة الثانية لدار الفكر بيروت.
- وصية الباجي لولديه، لأبي الوليد الباجي، تحقيق جودة هلال بمجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمديرية عدد 3، 1955.
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لابن خلكان، تحقيق إحصان عباس، دار صادر بيروت لبنان، الطبعة 1978 م.

أورد القاضي عياض في "المدارك" أن أبا
جعفر المنصور قال للإمام مالا - رحمه الله -: «يا
أبا عبد الله ضم هذا العلم، وكون كتباً،
وجنب فيها: شذائد ابن عمر، ورخص ابن عباس،
وشوائ ابن مسعود، وأقصد أوسه الأمور وما
اجتمع عليه الأئمة والصحابة».

ترتيب المدارك وتقريب المسالك (73/2)